

## صحيفة الضفتان 12-3-2012

مشهد اعتادت عليه ... العدالة الدولية/ الدكتور أنطوان أ. سعد

Su-press.net



تشكل العدالة تراثا وثقافة وروحا وظلّ سماء تحدرت من قمم الأديان والفلسفات والنظريات والمذاهب، وهي لن ترسخ إلا إذا أتيحت لها على الأرض فسحات وتكونت بنايات وهيأت أدوات وانهمرت طاقات واستوت ممارسات.. فهي تجربة من تجارب الماضي ومن ضرورات اليوم وعلامات الغد، فهي ومفهومها آخذين في الترسخ على الرغم من العراقيل التي توضع أمامها، وقد دلت التجربة على أنه، لا سلام في المجتمعات التي يرتكب فيها جرائم إرهابية أو جرائم إبادة أو جرائم ضد الإنسانية إلا بالعدالة " فلا سلام من دون عدالة" ( Pas de paix sans justice ) ونحن اليوم نعيش أزمة تثبيت السلام في لبنان حتى تتحقق العدالة، وهناك من لا يخشى تحقيق العدالة التي تنزلها المحاكم الدولية على قدر ما يخشى أن تسطع الحقيقة نورها فتكشف الجناة حيث لا يكون هناك من قيمة فعلية لحكم المحكمة مقارنة مع حكم الشعوب عليه، لذلك نجده يستبسل بغية حجب الحقيقة حيث يتوسل التضليل لتثبيت الرأي العام عنها، فيما يصر المتضررون من أفراد وجماعات على كشف الحقيقة حتى لو اقتضى الأمر التنازل عن الحق في العقاب، لذلك ابتدع مبدأ مقايضة الحقيقة بالعفو (Ve'rite Amnistie contre) كما حصل في محاكم ( Sierra Leone ) التي اتخذت مقرا لها في ( Free Town ) حيث انتصر مبدأ حق معرفة القتلة ( Droit de savoir ) على فكرة طمس هوية القتلة.

أما العقوبات التي راحت تواجه مفهوم العدالة الجنائية الدولية فهي كثيرة وذلك منذ بدء ترسخها في مطلع القرن العشرين من محاكمات ( Leibsigs ) في ألمانيا 1919 لملاحقة الجرائم التي ارتكبتها الألمان في الحرب العالمية الأولى لى مرورا بمحاكم ( Nuremberg ) وصولا إلى محكمة يوغسلافيا ورواندا وكمبوديا وقيام المحكمة الجنائية الدولية ( CPI ) وليس انتهاء بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان ناهيك عن عشرات لجان تقصي الحقائق الدولية إلى ما هنالك من عدالة دولية اتخذت لها أشكالاً مختلفة.

ففي يوغسلافيا لم يسلم كل من سلوبودان ميلوسيفيتش والجنرالات التابعين له ومنهم كرايشنيك وكارادزيتش وملايتش (الذي انتحرت أبنته عن عمر 23 عاما بسبب الجرائم المنسوبة إلى والدها ولا سيما مجزرة سربيرنيتشا) بمسؤوليتهم عن ارتكاب المجازر، وبين فترة الاتهام والمحاكمات تمت سرقة التحقيق لمعرفة الأسماء المطلوبة كي يتم تهريبها من أمام العدالة، لكنهم اعتقلوا كلهم وحوكموا.

وكذلك عندما حوكم رئيس الوزراء الرواندي (Jean Kambanda) و (Jean Paul Akayesu) وسواهم في

المحكمة الخاصة بروناندا، فقد نفى كل هؤلاء مسؤوليته عن عشرات المقابر الجماعية لعشرات الآلاف من معارضيه، حتى أن بعضهم راح ينسب المسؤولية للضحايا أنفسهم على حجة أن خلافات نشبت بينهم أدت إلى مقتلهم.

كما نفى ( Pinochet ) أيضا مسؤوليته عن الاغتيال السياسي لألفي شخص وقتل 3000 مدني في المواجهات مع المعارضة أيام حكمه في تشيلي، وكذلك فعل شارل تايلولا عندما نسبت إليه المسؤولية عن قتل الآلاف في ليبيريا، فرد ذلك إلى كونه مرسل من قبل الإله .. وكي لا نبحر بعيدا ألم يقل بشار الأسد في الرد على مسؤوليته عن المجازر المرتكبة من قبل قواته إن الإرهاب هو من قام بها...

كما أن المتضرر من قيام هذه العدالة على أشكالها يتوسل مختلف الوسائل بغية عرقلة العدالة وإلحاق الضرر بأدلتها أو محاولة قتل شهودها أو تشويه الحقائق مرورا باستخدام الوسيلة الأشد ضررا بمفهوم العدالة الدولية وبالحقيقة معا وهي التضليل في المعلومات ( Manipulation des information ) عبر تشويه الحقائق، واختلاق المزاعم والأضاليل وتركيب السيناريوهات، إلى ما هنالك من وسائل بغية أبعاد المسؤولية عنه.

هذا ما تحاول الجهة المتضررة من نشوء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أن تقوم به بعدما عن تعطيل نشأتها على الرغم من محاولات العرقلة المستمرة. كما راحت تبث الشك في مصداقية عملها لتنسب إليها تارة أنها إسرائيلية وطورا أنها تقوم بحقل تجارب في لبنان لأنها تعاقب على قتل أفراد وليس جماعات، أو أنها ستتسبب بالحرب الأهلية والفتن المذهبية (كما فعل المتضررون من قيام المحكمة الخاصة بكمبوديا حيث هددوا بقيام الحرب الأهلية، لكن المحكمة أصدرت أحكامها ونفذتها ولم تقع الحرب الأهلية).

ولما تأكدت الجهة المتهمه بارتكاب الجرائم الواقعة تحت صلاحية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بأن الاتهام سيطلها، وأن أمرها بات مفضوحا راحت تعد وسائل مختلفة للدفاع بعدما رفض العديد من مكاتب المحامين العريقة في الغرب الدفاع عنها، فأيقنت أن لا سبيل أمامها سوى التضليل والتشكيك بالمحكمة والزمع بأن التحقيق قد سرب ، وأن هذه العدالة ليست إلا ذراعا للسياسة (politique Bras judicisre du) وللنيل منها، وتناست أن السلاح والمتفجرات كانا ذراعا لتحقيق مكاسب في السياسة بدلا من اعتماد الوسائل الديمقراطية لتحقيق مكاسب سياسية.

كل هذا للتعمية على الحقيقة التي ستسطع مهما توسل القاتل من وسائل ومهما كثرت أدوات وأفواه وأقلام التضليل لديه، حتى توصلوا إلى حد القول أن الشهداء قتلوا بعضهم البعض فهذا خاف من أن يكتشف أمره ذلك، فأقدم على اغتياله إذ يحاول القاتل دائما أن يخلق في ذهن الرأي العام وجود قاتل آخر مفترض أو قتلة مفترضين للتشويش على الحقيقة.

أما وقد انطلقت المحاكمات الغيابية في عمل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان فسيزداد التضليل والتشويش وستصدق الأصوات المأجورة سياسيا أو ماديا (لا فرق) . لكن قافلة العدالة مستمرة ولن تخطيء المسار، فهي تلاحق جهة متهمه اغتالت بالتلازم جهات سياسية تجمع بينها الصفة السياسية الواحدة، وكان نمط الاغتيال متشابه (باستثناء النمط المعتمد في اغتيال الوزير والنائب الشيخ بيار الجميل)، كما أن القصد الجنائي أو الدافع لارتكاب هذه الجرائم واحد، وكذلك الغاية من وراء هذه الهجمات إذ طالت جهات سياسية تجمعها وحدة الموقف في معارضة سلطة الوصاية وسلطة السلاح.. وكل ما يقال من هنا وهناك ليس إلا مشهدا يندرج في سياق المشاهد التي ذكرناها أعلاه، وقد

اعتادت العدالة الجنائية الدولية على هذه المشاهد التي باتت مألوفة لديها في كل مرة تحط هذه العدالة رحالها، حيث تسود الجرائم الإرهابية وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

وكي لا يستمر البعض في التصليل والتشويه وتركيب السيناريوهات الزائفة عبر التشهير والمس بالكرامات والقفز فوق الأدلة القاطعة، فله إن صحت مزاعمه القضاء ملاذا والعدالة سبيلا لئلا يضحى هذا المشهد عندما تسدل الستارة وتلفظ العدالة حكمها من رواسب التاريخ البغيضة.

\* أستاذ محاضر في القانون الدستوري